

## المشهد السياسي

## عرسال خارج السيادة: التسوية المح

خرج المسلحون من عرسال. كانت قيادة الجيش تشترط انسحابهم من لبنان وتحرير الجنود المخطوفين، قبل وقف إطلاق النار. لكن السلطة السياسية منعت العسكر من القتال، وذهبت إلى التفاوض من دون أن تكون يدها على الزناد. والنتيجة الطبيعية لهذا الاداء، خروج المسلحين بأمان، وتحول الجنود المخطوفين ورقة للمساومة بيد المسلحين. إنها تسوية الذل

أطلقت بعض وسائل الإعلام قبل أيام اسم «السيف المصلت» على العملية العسكرية التي يخوضها الجيش ضد المجموعات الإرهابية التي احتلت بلدة عرسال، واعتدت على مراكزه. الجيش لم يتبن التسمية. لكن يبدو أن السلطة السياسية أخذت بها، ومنحتها للمسلحين الذين ينتمي معظمهم إلى «تنظيم القاعدة» في سوريا («جبهة النصرة») و«داعش». فهؤلاء المسلحون صاروا، بعد خروجهم من عرسال إلى جردها، سيفاً مصلتاً على البلدة، يهددون بالعودة إليها متى شاؤوا. بيان «جبهة النصرة» في القلمون، الذي صاغه أميرها «أبو مالك التلي»، أراد القول إن «الأمر لي» في جرد عرسال. حكم بأن اجتياح عرسال كان خطأ، لا لأنه ضد المس بالسيادة اللبنانية، بل لأن البلدة البقاعية شريان حيوي لجماعته والجماعات الأخرى. ولا غرابة في ثقة «الناصر» بنفسها. فاداء السلطة السياسية في الأيام الماضية أدى إلى تثبيت الوقائع الآتية:

- مُنع الجيش من القتال، إلا لاستعادة مواقعه التي احتلها المسلحون. دفعت المؤسسة العسكرية ثمناً كبيراً نتيجة الاعداء عليها، وخلال القتال لاستعادة المواقع والحوارج المحتلة. لكن الثمن الأكبر كان في صورتها ودورها الذي كبلته السلطة السياسية، نتيجة المفاوضات التي أدارها رئيس الحكومة

تمام سلام وقربق تيار المستقبل في الحكومة. بواسطة هيئة العلماء المسلمين. صحیح أن «الزجل السياسي» الداعم للجيش تُرجم بـ «مكرمة» سعودية قدرها مليار دولار لدعم جهود مكافحة الإرهاب. لكن هذا الدعم بدأ مشروطاً بعدم استخدامه. وتحولت عرسال إلى منطقة خارج السيادة اللبنانية، وبات مسلحو «الناصر» و«داعش» قادرين على التهديد بدخولها ساعة شاؤوا. بيان «الناصر» كان واضحاً للاحية منح «الجبهة» نفسها دور «حامي عرسال»، وعلى واقع البلدة كمحمية لـ «الثورة» السورية.

- تشير المعلومات الأمنية، وبيان «الناصر» وما تبلىه الوسطاء من الخاطفين، إلى أن جنود الجيش وأفراد الأمن الداخلي المخطوفين باتوا رهائن بيد «الناصر» و«داعش»، بهدف مبادلتهم بموقوفين ومحكومين بتهم الإرهاب في السجون اللبنانية والسورية. الأمل الوحيد الذي يعاكس هذا الواقع لا يصدر عن جهد تبذله الحكومة اللبنانية ولا وسطاؤها، بل نتيجة رغبة الشيخ العرسالي مصطفى الحجيبي (أبو طاقية) بتسوية أوضاعه في لبنان، كونه مطلوباً للقضاء بتهم عدة. وهذا الأمر يقتصر في أحسن الأحوال على استعادة الدركيين من دون عسكريي الجيش (راجع الإطار أدناه).

- تركت عملية التفاوض جرحاً عميقاً في صورة المؤسسة العسكرية، لا أمام الجمهور، بل أمام ضباط وجنود كانوا يعبرون، بوساطة مختلفة، عن تمللمهم مما جرى. وليس الحديث هنا عن متعطين لتدمير بلدة لبنانية، ولا عن طالب ثار، بل إن جل ما يقوله هؤلاء يتمحور حول «الأداء السيئ للسلطة، والذي أدى إلى خروج المسلحين بأمان، ومعهم الجنود والعسكريين المخطوفين». لعل مداخلة شقيق المقدم الشهيد داني حرب عبر برنامج «كلام

في عرسال». وبحسب مصادر وزارية، يتهمون الجيش بالوقوف خلفه، وبتيار المستقبل. رفضهم أمس قبول المساعدات التي أرسلها لهم الرئيس سعد الحريري أبلغ تعبير عن موقفهم.

على المستوى السياسي، بات واضحاً لدى مختلف القوى أن التسوية التي عقدت مع المسلحين هي لمصلحتهم. وحده تيار المستقبل يقول إنه لم يكن بالإمكان أفضل مما كان، بسبب وجود أكثر من 100 ألف مدني في عرسال. ويؤكد أكثر من مسؤول سياسي أن عدداً من المسلحين لا يزال في عرسال، لكن من دون حمل سلاح. ويرون أن السلطة التي كبلت الجيش سابقاً ومنعته من القتال، ستكبله مجدداً، وتمنعه من الضغط لاستعادة جنوده. وزير بارز كان يتابع تفاصيل المفاوضات قال لـ «الأخبار» إن المسلحين سيقفون في الجرد، وليس هناك إمكانية لدى الجيش للحاق بهم في تلك المنطقة الشاسعة. ثمة إقرار بعجز الدولة أمام المسلحين. وفي جلسة مجلس الوزراء، أمس، التي حضرها قائد الجيش، العماد جان قهوجي، قال الأخير إن الجيش «مستعد لتنفيذ عملية عسكرية في أقل من 24 ساعة إذا نال الضوء الأخضر». وتساءلت مصادر وزارية بارزة: «إذا كان البيان الذي أصدرته الحكومة واضحاً في وضعه القرار بيد الجيش والوقوف وراءه، فلماذا يطلب قهوجي غطاءً سياسياً؟». ورد المصدر الوزاري مؤكداً وجود «ضغط من تيار المستقبل عبر رئيس الحكومة تمام سلام، بمعزل عن باقي الوزراء، لمنع الجيش من الحسم في عرسال». وبحسب مصادر وزارية،



تبلغ الوسطاء من الخاطفين أن الجنود المخطوفين يُحرزون ضمن صفقة تبادل (هيثم الموسوي)

الجيش داخل البلدة، ويكون مسؤولاً وحيداً عن الأمن والمساعدات والإغاثة، وخصوصاً بعدما تبين أن عدداً من أبنائها تعاون مع المسلحين، والقانون يجب أن يأخذ مجراه في حقهم ولا غطاء لأحد.

وسئل بري بعد تبليغه أن وفد هيئة العلماء المسلمين فقد الاتصال بالمسلحين والأسرى العسكريين لديهم، هل يخشى أن يطالب المسلحون بمقايضة العسكريين بسجناء رومية كما طالبوا بذلك مراراً، فرد: «نحن ضد أي شكل من أشكال هذا التفاوض والمقايضة، ولن نفتح هذا الباب وخصوصاً مع سجناء رومية. لم نقايض في ملف مخطوفي أعزاز ولم نرضخ، ولن نفعل ذلك مع العسكريين.

عودة 1800 نازح سوري الى المناطق الآمنة داخل الأراضي السورية، وهو ما كنا ندعو إليه وإلى الاستمرار في ذلك بالتنسيق مع السلطات السورية، وخصوصاً أنه بُح الصوت بالمطالبة بعلاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا، فلنترجم ذلك الآن. من الآن فصاعداً، لا بد من التعامل مع المخيمات السورية والنزوح العشوائي بطريقة مختلفة، وعدم التساهل في هذا الموضوع بعدما تبينت علاقة مخيمات النزوح بالإرهابيين». لكن رئيس المجلس لاحظ أن المشكلة «لم تنته بعد، ويجب التحوط لأنه يمكن أن يتكرر ما حدث في أي لحظة في عرسال وخارجها بعد الغدر الذي لحق بالجيش. على الدولة أن تفتح عينها جيداً على عرسال وأن ينتشر

فإن المسلحين طلبوا أمس ان يتضمن أي اتفاق نهائي شرطاً بعدم دخول الجيش بلدة عرسال، وبيان تكون البلدة خاضعة لإدارة مشتركة لبنانية - سورية. إلا ان رئيس الحكومة، وعلى ذمة أكثر من وزير، رفض هذين الشرطين. لكن لماذا لم يدخل الجيش عرسال طوال يوم أمس؟ تجيب المصادر: «كانت هناك خشية من وجود خلايا نائمة تفتعل اشتباكات مع الجيش بوجود المدنيين. سيدخل الجيش متى يقرر ذلك».

بري: لا للمقايضة بسجناء رومية

وعلق رئيس مجلس النواب نبيه بري مساء أمس أمام زواره على التطورات قائلاً: «ما قبل عرسال ليس كما بعدها. هناك نقطة مهمة للغاية هي محاولة

## مساعي «أبو طاقية»

قيادتي «جبهة النصرة» و«الدولة الإسلامية» اعتبارهما أن «الجيش خرق بنود الاتفاق». ويرى هؤلاء أن «الطرف اللبناني نكّل بهم أثناء الانسحاب في الجرد، حيث قُتل للناصر 14 مقاتلاً»، كاشفين أن «قيادات الفصائل المسلحة وضعت شروطاً جديدة لتسليم 12 أسيراً من الجيش في حوزتها».

وأشارت المصادر إلى أن «أمير النصرة في القلمون أبو مالك التلي تحدث عن عناصر تابعين له فقدوا خلال المعارك، مرجحاً أن يكونوا في حوزة حزب الله أو

قال عبادة الحجيبي، ابن الشيخ مصطفى الحجيبي المعروف بـ «أبو طاقية» لـ «الأخبار»: «لقد رافق والدي الشيخ المسلحين إلى الجرد لاستعادة الأسرى»، كاشفاً أن «الشيخ اتصل بي وأبلغني أنه خلال 24 ساعة سيعود وبرفقته كل أسرى قوى الأمن الداخلي». ورأى الحجيبي أن «الشيخ مصطفى يقود وساطة عن كل الشعب اللبناني لإطلاق الأسرى».

أما بالنسبة إلى مخطوفي الجيش اللبناني، فتتقل مصادر «هيئة علماء المسلمين» لـ «الأخبار» عن

نقلت المصادر مطالبه بتسليمهم عناصرهم مقابل تسليم الجنود اللبنانيين. كذلك تحدثت المصادر المسلحة تطالب باستعادتها. وكان اثنان من وفد أعضاء «هيئة علماء المسلمين» قد دخلا إلى الجرد لمقابلة قادة المسلحين، أمس، باعتبار أن «الاتفاق كان يقضي بتسليمهم أمس ثلاثة أسرى، واليوم ثلاثة أسرى، وغداً الستة الباقين»، إلا أن الشيخين فوجئاً بتراجع المسلحين عن الاتفاق.